



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



Public Debt in Light of Some Macroeconomic Variables: An Econometric Study of a Group of Highly Indebted Countries

Dr. Ahmed Ibrahim Hussein Albajjari ⁽¹⁾, Dr. Ahmed Ibrahim Mohammad Alkhafaje ⁽²⁾,
Dr. Ahmed Fathi Abdul-Majeed ⁽³⁾

Email: ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq ⁽¹⁾, ahmed.ibrahim.m@ntu.edu.iq ⁽²⁾,
ahmed_fathi@ntu.edu.iq ⁽³⁾

Department of Oil and Gas Economic Technologies, Technical College of Management /
Mosul, Northern Technical University ^(1,2,3)

Article Informations

A B S T R A C T

Received : 2/9/2025
Accepted : 13/9/2025
Published online : 15/9/2025

Corresponding author :

Name : Ahmed Ibrahim Hussein Albajjari
Affiliation : Department of Oil and Gas Economic Technologies, Technical College of Management / Mosul, Northern Technical University
Email: ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq

Key Words:

Net Public Budget,
Economic Growth,
Foreign Direct Investment,
Public Debt,
Fully Modified Least Squares (FMOLS).

The study aims to measure the impact of some macroeconomic variables on public debt during the period (2000-2025) for a selected group of highly indebted African countries, whether these debts are internal or external, using the Fully Modified Least Squares (FMOLS). The study reached a set of results, the most important of which is the existence of an inverse and significant relationship between the net general budget, the net balance of payments, economic growth, total investment, and foreign direct investment in the total public debt. The results also showed the existence of a direct and significant relationship between the inflation rate and the unemployment rate in the total public debt. It is noted that the unemployment rate variable had the greatest impact on public debt in the economies of the selected countries compared to the rest of the model variables, at a rate of (5.735%). A high unemployment rate reduces the country's tax revenues and, in turn, increases social expenditures, which leads to a chronic deficit in the country's general budget, thus requiring its financing through public debt. Finally, the study concluded with a set of proposals, the most important of which is that the governments of these countries should work to adopt rational financial policies regarding public spending and increase tax revenues, thus reducing the deficit in their general budgets on the one hand and reducing reliance on foreign debt to finance the deficit on the other.



THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الدين العام في ظل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة قياسية لمجموعة من البلدان المثقلة بالديون

م.د. أحمد إبراهيم حسين البجاري (1)

ahmed.ibrahim@ntu.edu.iq

م.د. أحمد إبراهيم محمد الخفاجي (2)

ahmed.ibrahim.m@ntu.edu.iq

أ.د. أحمد فتحي عبد المجيد (3)

ahmed.fathi@ntu.edu.iq

قسم تقنيات اقتصاديات النفط والغاز، الكلية التقنية الإدارية / الموصل، الجامعة التقنية الشمالية

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدين العام خلال المدة (2000-2025) ولمجموعة مختارة من البلدان المثقلة بالديون سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية، وباستخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية ومعنوية لكل من صافي الموازنة العامة وصافي ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والاستثمار الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الدين العام، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة في إجمالي الدين العام. إذ يلاحظ أن متغير معدل البطالة كان له التأثير الأكبر على الدين العام في اقتصاديات البلدان المختارة مقارنة بباقي متغيرات النموذج وبنسبة (5.735%)، فارتفاع معدل البطالة يقلل من الإيرادات الضريبية للبلد ويزيد بالمقابل من النفقات الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز مزمن في الموازنة العامة للبلد وبالتالي يتطلب تمويله عبر الدين العام. وأخيراً خرج البحث بمجموعة من المقترحات أهمها أنه على حكومات هذه البلدان العمل على تبني سياسات مالية رشيدة تجاه الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الضريبية بما يحقق الحد من العجز الحاصل في موازنتها العامة من ناحية وتقليل الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل العجز من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: صافي الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدين العام، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).

المقدمة:

أن واحدة من أهم القضايا التي تشغل وتجتذب انتباه الباحثين في المجال الاقتصادي، وصناع السياسات على المستوى العالمي هي الزيادة في مستوى الديون وعلى مستوى العقود الماضية وإن هذا الارتفاع بمستوى الديون ربما هو نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية الكلية. إن الدين العام التزام مالي ومصدر تمويل للاستثمارات وتطوير البنية التحتية وغيرها من المشاريع التي تعزز التقدم الاقتصادي، وهذا يرتبط بكيفية إدارة هذه الديون وكيفية توجيهها بالصورة الصحيحة لأن موضوع إدارة الديون مهمة جداً لأنها تسهم في تعزيز الاستدامة. ولطالما أصبحت الديون مصدراً من مصادر تمويل الموازنة في غالبية البلدان

التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ومن هنا أصبحت مشكلة المديونية واحدة من أهم التحديات التي تواجه بلدان العالم على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي. لذلك كان لابد من معرفة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدين العام، وذلك لتصميم سياسات اقتصادية كلية لمواجهة الازمات التي تعترض تلك البلدان وبالأخص المثلثة بالدين، اذ لا يوجد من بلدان العالم بمعزل عن الازمات الاقتصادية والتي دائماً ما تتطلب مواجهة تلك التحديات ووضع الحلول والتي من ابرزها اللجوء للدين العام. وان درجة تطور وانفتاح الاقتصاد والانخراط بالاقتصاد العالمي لا يتم الا عن طريق ما يعرف بالعولمة هذا المفهوم الذي يعتبر الدين ابرز سماته (المديونية)، والتي تعبر عن تداخل البلدان بالمحيط العالمي والدخول الى الاسواق العالمية، والانفتاح على المؤسسات العالمية المعنية بالإقراض. ان هذا الانخراط في الاقتصاد العالمي والتحول في هياكل اقتصاديات تلك البلدان وتغير البنية المؤسسية تبعاً لمتطلبات العولمة سيرافقه اثار، ومنها ما سيرافق الدين العام من اثار سلبية ومن ابرزها عدم القدرة على سداد الديون ومعضلة وتراكم الفوائد والتي ستشكل عبئاً وضغطاً اضافياً على موازنات تلك البلدان. اذ لابد من معرفة العوامل الاقتصادية الكلية الاقتصادية التي تؤثر في الدين العام بالإيجابي او السلبي وهذا يعتمد على طبيعة البلدان المثلثة بالدين.

أولاً: منهجية البحث:

1. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الدور الرئيسي الذي يمارسه الدين العام في رسم مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان المختارة المثلثة بالدين، إذ يشكل عبئاً على الوضع المالي ويحد من قدرة الحكومات على تمويل مشروعات الاقتصادية. كما أن دراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، الاستثمار الكلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، البطالة) والدين العام، توفر مؤشرات مهمة لصنّاع القرار من أجل وضع سياسات مالية واقتصادية تحد من تفاقم المديونية وتعزز الاستدامة المالية.

2. هدف البحث:

يهدف البحث الى فهم كيفية تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدين العام، وكذلك بيان طبيعة العلاقات وآلية التأثير؛ لما لها من أهمية في بيان موقف البلدان من الدين العام ومحاولة معرفة العوامل التي تخفض من الدين العام وما يسببه من ضغط على موارد الدولة، وفهم آليات تحويل هذه الديون الى مكاسب لتعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد.

3. مشكلة البحث:

تعاني معظم البلدان النامية المثلثة بالدين من اختلالات هيكلية في متغيرات الاقتصاد الكلي، انعكست في أحداث مشاكل اقتصادية عديدة منها تفاقم العجز في موازنتها العامة، وتراجع ميزان المدفوعات، وضعف معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. هذه الاختلالات دفعت تلك البلدان إلى الاعتماد المفرط على الاقتراض الداخلي والخارجي، ما أدى إلى تراكم الدين العام. ومن هنا

تبرز مشكلة البحث في طرح السؤال التالي: ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام في البلدان المختارة المثقلة بالديون؟

4. فرضية البحث:

- ❖ بناء على التساؤل لمشكلة البحث فقد تم تصميم الفرضيات الرئيسية التالية:
- ❖ وجود علاقة عكسية ومعنوية بين كل من (صافي الموازنة العامة، وصافي ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، والاستثمار الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر) في الدين العام.
- ❖ وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من معدلات التضخم والبطالة في الدين العام، إذ أن المعدلات المرتفعة ترتبط بزيادة مستويات الدين العام في البلدان المختارة المثقلة بالديون.

ثانياً: مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والدين العام:

يشهد العالم اليوم تغيرات سريعة وتحولات تفرضها بيئة الأعمال المعاصرة ومنها العولمة الاقتصادية شدة المنافسة واحتدامها في الأسواق العالمية (محمد والمراد، 2023، 96)، إذ يؤكد السياق الجيوسياسي والاقتصادي الراهن أننا نعيش في أوج عصر العولمة، وذلك عبر ما يتم فيه من زيادة التعاملات المالية والتجارة المفتوحة بين بلدان العام وبالأخص موضوع الديون والالتزامات المالية. والتي ينظر لها على أساس زيادة التعامل بين بلدان العالم والمنظمات والمؤسسات المعنية بالتجارة وتدفق رؤوس الأموال (Bhowmik, 2024, 264). إذ تتباين الأدبيات النظرية حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام، فوفقاً المدرسة الكلاسيكية الجديدة فإن الدين العام يشوّع الاستثمارات الخاصة من استخدامات إنتاجية إلى استخدامات غير إنتاجية، مما يؤثر سلباً على تراكم رأس المال ويؤزح الاستثمار الخاص ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. ويخلصون إلى أن السياسات الحكومية تخنق الاستثمار والنمو الاقتصادي بدلاً من تعزيزهما نظراً للطبيعة البيروقراطية وغير الفعالة للحكومة. ومن الرؤى النظرية الأخرى منظور التكافؤ الريكارد الذي قاده ديفيد ريكاردو. ووفقاً لهذه المدرسة فإن تأثير الديون العامة على النمو الاقتصادي محايد، وأن الضرائب والدين العام شكلان متكافئان لتمويل النفقات العامة، أي أن الديون العامة لا تزيد الطلب الكلي لأن قرارات إنفاق الأسر تأخذ في الاعتبار القيمة الحالية لالتزاماتها الضريبية المستقبلية، وبالتالي لا تزيد من إنفاقها (Olaoye, 2022, 3). ويمكن تناول طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والدين العام على النحو التالي:

1. مفهوم الدين العام:

تعد قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من بلدان العالم، خاصة البلدان النامية؛ لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات. ويمثل الدين العام مصدر من مصادر الإيرادات العامة فتلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى فتتقترض من الأفراد أو من الهيئات المحلية والدولية. إذ يعرف الدين العام على أنه مبلغ نقدي من المال تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من البلدان الأخرى بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده

ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق (شعبان، 2017، 266) وايضاً يقصد بإجمالي الدين العام بأنه جميع المطلوبات على الحكومة والتي تتطلب مدفوعات فائدة واقساط دين، اما صافي الدين العام فهو الاجمالي مطروحاً منه الاصول المالية للحكومة دون الحقيقية (علي، 2015، 4).

2. العلاقة بين صافي الموازنة العامة والدين العام:

يشكل حجم العجز و/أو الفائض في الموازنة والدين العام محور اهتمام معظم مستشاري السياسات حول العالم. إذ يعدّ عجز الموازنة العامة متغيراً يُقاس الفرق بين الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية) والنفقات في السنة المالية. أما الدين العام فهو القيمة الإجمالية للسندات الحكومية القائمة في أي وقت. وفي فترات العجز الكبير والمستمر في الموازنة، ينمو الدين العام بسرعة ويتراكم الدين العام نتيجة لارتفاع الإنفاق العام أو انخفاض الإيرادات العامة. ويُتَظَر إليه على أنه عبء على الأجيال القادمة لسداد الدين، إذ يتعين رفع معدلات الضرائب مستقبلاً، وتُطبّق التدابير غير الضريبية بصرامة أكبر. علاوة على ذلك، يُقلّل عجز الموازنة العامة من المدخرات الوطنية، ويزيد من المنافسة على الأموال المتاحة للإقراض، مما يؤدي إلى استبعاد الاستثمار الخاص، وانخفاض تكوين رأس المال، وتراجع الثروة، وبالتالي نمو اقتصادي سلبي (Said, 2022, 43). باستخدام عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، يبحث ماجد (2005) في تأثير العجز في الموازنة العامة على الدين الخارجي خلال الفترة من العام (1977-2004). ووفقاً لنتائج هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والديون. أي بزيادة عجز الموازنة يرتفع الدين العام (Bhowmik, 2024, 267). كما ناقشت دراسة (Milenković, 2024) تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على الدين العام، وتوصلت إلى أن صافي الموازنة يسهم في انخفاض الدين العام. وحللت دراسة (Shu, et al., 2019) طبيعة العلاقة عجز الموازنة العامة والعوامل الأخرى في فيتنام وتايوان، إذ خلصت الدراسة إلى أن للنفقات الجارية علاقة كبيرة بعجز الموازنة مقارنة بالنفقات الرأسمالية، كما استنتجت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي كبير لعجز الموازنة على الدين الداخلي والخارجي وإلى أن لعجز الموازنة أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي.

3. العلاقة بين صافي ميزان المدفوعات والدين العام:

أن العلاقة بين ميزان المدفوعات والدين العام تأتي من عبر قنواتها المتمثلة بالصادرات والواردات وأثرهما على الدين العام. إذ أن انفتاح الاقتصاد يعني مشاركة بلد معين من حيث التجارة الدولية عبر الحصول على نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم مناقشة هذه العلاقة في دراسة فيليب (2019) والتي توصلت إلى أن ارتفاع الواردات يضر بالاقتصاد بشكل عام كما يضر بالميزان التجاري الإجمالي. علاوة على ذلك قد يكون ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقيداً لتدفقات الأموال الدولية، مما قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الصرف المحلية إلى جانب ارتفاع أسعار الصرف المحلية مما يدفع الصادرات إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تصبح المنتجات المستوردة أقل قيمة، مما يشجع الواردات على الصادرات. وبالتالي فإن الاقتصاد المعتمد على الواردات يخلق عجزاً تجارياً يؤدي إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، وبالتالي تكون الحاجة إلى معالجة العجز من خلال الالتجاء إلى الدين العام.

فضلاً عن ذلك، وجد (Ansah 2017) في دراسته أيضاً أن المنافسة أحادية الجانب التي تفضل الواردات تسبب في إغلاق الشركات والصناعات المحلية. وخروجها من السوق نظراً لعدم وجود ربح كافٍ لتغطية النفقات التي تكبدتها من تصدير السلع، وسرعان ما يصاحب تراجع الشركات المحلية انخفاض في

الإنتاج. المحلي وكل ذلك بسبب دخول السلع المستوردة الأرخص إلى السوق، وفي النهاية ستكافح الصادرات للتفوق على الواردات وستستمر في زيادة العجز التجاري الذي يعاني منه الاقتصاد، ومع زيادة العجز التجاري، من المرجح أن لا يكون أمام الحكومة خيار سوى اللجوء إلى اقتراض الموارد أي ارتفاع الدين العام (Manalo et al., 2022, 534). وكما هو معلوم ان صافي الصادرات هو الفرق بين العجز والفائض، فكلما ارتفعت الصادرات المحلية من السلع والخدمات هذا يعزز من مكانة الاقتصاد المحلي بين البلدان ويجلب العملة الصعبة، مما يقلل من العجز في الموازنة وبالتالي يقلل من الاعتماد على الدين لتمويل العجز. يمكن أن يؤدي ارتفاع الدين العام إلى خفض صافي الصادرات عن طريق خفض قيمة العملة أو زيادة الحواجز التجارية، أو عن طريق خفض القدرة التنافسية الخارجية أو الثقة. في المقابل، يمكن أن يؤثر ارتفاع صافي الصادرات أيضاً على الدين العام عن طريق زيادة احتياطات النقد الأجنبي أو تقليل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي (Viphindrartin, 2024, 161). كما اظهرت دراسة Wilhelm M (2022) أن هناك علاقة ايجابية بين زيادة الاستيرادات والدين العام بمعنى ان اعتماد البلد على الاستيرادات من بلدان العالم الخارجي سيجعل الاقتصاد كلف اخرى الا وهي الحاجة الى تمويل تلك الاستيرادات عن طريق الاقتراض، اذ ان زيادة بمقدار وحدة واحدة بالاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي سيزيد من الدين العام بمقدار (1.634)، وان زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة ستساهم بانخفاض الدين العام بمقدار (0.647) وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي (Wilhelm, 2022, 75). وهذه الدراسة تتطابق مع دراسة (Musah, 2023)، إذ ان الاعتماد على التجارة الخارجية في سبيل تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي سيؤدي الى زيادة الدين العام (Musah, 2023, 19).

4. العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام:

تناولت العديد من الدراسات التجريبية طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام وآلية التأثير المتبادل فيما بينهما، إذ يعد نمو الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها الاثر في الدين العام، ففي دراسة (Malini, 2022)، اظهرت النتائج على وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والدين العام وقد استنتجت الدراسة ان مقابل كل وحدة واحدة من النمو الاقتصادي سيكون هناك انخفاض في الدين العام. وفي دراسة (Lin&Sosin, 2001) اظهرت ان طبيعة العلاقة بين الدين العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية فمع تكلؤ النمو الاقتصادي سيزداد الدين العام (Malini, 2022, 154). كما ناقشت دراسة (Nyaonge, 2023) تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والدين العام في تنزانيا للمدة (1990-2021) وتوصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان له التأثير السلبي والمعنوي على الدين العام؛ مما يعني أن زيادته يؤدي إلى انخفاض الدين العام. كما ان هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والدين العام والتي اكدت العلاقة العكسية بينهما، ومن هذه الدراسات دراسة (Reinhart and Rogoff, 2010) اذ قدمت هذه الدراسة وصفاً تحليلياً شاملاً لعلاقة النمو الاقتصادي بالدين العام ووجدوا ان زيادة النمو الاقتصادي يخفض الدين العام على المدى البعيد (Baglan, 2013, 1). وهذا يدعم ما اشارت اليه الدراسات الحديثة وهو ان زيادة الدين العام تؤدي الى اضعاف ثقة المستثمرين ورجال الاعمال بالاقتصاد وهذه الحالة تؤدي الى عدم اليقين وبالتالي ابطاء معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يؤكد طبيعة العلاقة العكسية بين النمو الدين العام (Olaoye, 2022, 2). وهذا ما اكدت عليه الدراسات ان البلدان التي يزيد

ويرتفع فيها نسبة الدين العام عن (90%) من الناتج المحلي الإجمالي فأن هذه البلدان تحقق نمواً اقتصادياً ابداً بكثير مقارنة بالبلدان ذات الديون المنخفضة (Tkacova, 2022, 407).

5. العلاقة بين الاستثمار الكلي، الاستثمار الأجنبي المباشر والدين العام:

إن طبيعة العلاقة بين الاستثمار الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والدين العام من جهة أخرى هي علاقة معقدة وذات اتجاهين، وطبيعة تلك العلاقة تحدد من خلال السياسات الكلية التي سوف يعتمد عليها البلد فضلاً عن الآليات المعتمدة في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي تخفيض الديون. وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى طبيعة العلاقة بين الاستثمار والدين العام كون الاستثمار إحدى المحددات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على الدين العام ومنها دراسة (Manalo et al., 2022)، التي أخذت الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد محددات الدين العام وإن زيادة وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر ستخفض الدين العام بمقدار (272.559) من معدل الدين العام؛ نظراً للأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن إدراجها كإجراء وأولوية في خلق الجهود الرامية إلى الحد من تراكم الدين العام، إذ يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تقلل الدين العام من خلال مساهمته في تحسين الاستدامة المالية وبالتالي يمكن السيطرة على تراكم الديون وتخفيفه بفضل المساعدات التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلص الباحثون إلى نتيجة أنه يمكن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي كوسيلة للحد من الدين العام (Manalo et al., 2022, 530).

6. العلاقة بين التضخم والدين العام:

يستند الأساس النظري للعلاقة بين التضخم والدين العام إلى فكرة أن هذه العوامل ترتبط بعلاقات متداخلة وسببية وهناك آليات تأثير متبادلة ثنائية الاتجاه، ووفقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية يمكن للدين العام أن يرتفع نتيجة لارتفاع التضخم في ظل سعي الحكومات لتمويل نفقاتها، ففي دراسة أجراها دي بارتولوميو وآخرون (2018)، وجدوا أنه يجب الحفاظ على القدر المناسب من التضخم بسبب قدرته على تقليص تراكم الديون والحد من الاقتراض المستقبلي التي قد تحدث على المدى الطويل. كما ذكر أيضاً أن الزيادة المؤقتة في التضخم كان من الممكن أن تحل تراكم الديون الهائل الذي حدث خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. يمكن أن يكون هذا مفيداً جداً لصانعي السياسات وعامة الناس لتغيير وجهة نظرهم تجاه التضخم. يمكن أن تكون النتائج التي توصل إليها دي بارتولوميو وآخرون (2018) أساساً لمحللي السياسات في إعادة النظر في التضخم وكيف يمكن الاستفادة من دوره في التعامل مع الديون أو تقليلها. أما فيما يتعلق بدراسة أكيوتوبي وآخرون (2017)، فقد ذكروا أيضاً أن معدل التضخم المرتفع يمكن أن يسهم في تقليل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد. تعزز هذه الحجة دراسة (Phiri et al., 2024) والتي توصلت إلى ارتفاع معدل التضخم يقلل من الدين العام، حيث يمكن أن يكون تقلب التضخم اليوم مفيداً في إيجاد التوازن بين الدين والناتج المحلي الإجمالي للبلدان على المدى الطويل (Manalo et al., 2022, 533). من جانب آخر توصلت دراسة (Olaoye 2022)، إلى أن التضخم والدين العام يرتبطان بشكل إيجابي فزيادة التضخم تؤدي إلى زيادة الدين العام وهذا ينطبق على الديون الخارجية والتي تفاقم الوضع الاقتصادي وتعرض الاقتصاد إلى تقلبات غير متوقعة، وهذا على النقيض من الديون المحلية التي تقلل من مخاطر التضخم وفق نتائج الدراسة (Olaoye et al, 2022, 1)، في الوقت نفسه، أجرت مونتانتني (2023) دراسات أثبتت أن التضخم والدين العام يرتبطان ارتباطاً إيجابياً في العديد من البلدان

(Saani, 2024, 3). كما جاءت دراسة Libka (2022)، لتؤكد العلاقة الطردية بين التضخم والدين العام والتي توصلت أنه مع زيادة التضخم كان الدين العام يرتفع وقد يعزى ذلك الى طبيعة ان تأثير التضخم على الدين العام او العكس تظهر اثاره خلال فترات الانكماش الاقتصادي التي تصيب الاقتصاد وكذلك يعتمد على مدى تدهور الوضع المالي (Libka, 2022, 30).

7. العلاقة بين معدل البطالة والدين العام:

اظهرت دراسة Toth et al., (2022)، أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة والدين العام وذلك بسبب زيادة ضغط النمو السكاني مما يعني الحاجة الى وظائف جديدة والتي لا تتحقق الا بمزيد من الانفاق العام وخلق فرص عمل جديدة (Toth et al., 2022, 419). إذ يعد مؤشر معدلات البطالة عاملاً آخر يُفترض ارتباطه بالدين العام. على سبيل المثال، تُظهر الدراسة البحثية التي أجراها Horváthová et Al., (2012)، والتي تُركز على الترابط بين البطالة والدين العام، أن للبطالة تأثيراً سلبياً على الدين العام؛ والسبب يعزى إلى أن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. كما تظهر نتائج الدراسة البحثية التي أجراها Neck et al., (2012) إلى أنه من الأفضل للاقتصاد تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي واتخاذ خطوات للحد من البطالة حتى وإن كان ذلك على حساب ارتفاع المديونية مؤقتاً، اي بمعنى ان زيادة البطالة تزيد من معدلات الدين العام (Knapkova et al., 2019, 739). أما دراسة Shuaibu et al., (2021)، فقد توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة والدين العام في نيجيريا، إذ يرتفع الدين العام مع ارتفاع البطالة. وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة Saani et al., (2024)، والتي كانت النتائج في الأجلين الطويل والقصير، ان هناك علاقة موجبة بين البطالة والدين العام بمعنى زيادة البطالة تؤدي الى زيادة الدين العام (Saani et al., 2024, 10).

ثالثاً: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدين العام لبلدان أفريقية مثقلة بالديون العامة للمدة (2000-2025)

1. توصيف المتغيرات المستخدمة ومدة البحث:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي). إذ تغطي البيانات الطولية المتوازنة 26 عاماً للفترة (2000-2025)، وتشمل تسعة بلدان مختارة مثقلة بالديون؛ والتي تعد من أكثر البلدان اثقالاً بالديون سواء أكان الدين داخلياً أم خارجياً، إذ تجاوزت متوسط نسبة إجمالي ديونها العامة خلال مدة البحث (50%) من إجمالي ناتجها المحلي وذلك حسب البيانات التي تم الحصول عليها من مؤشرات أفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WB) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وبناءً على ذلك فان شكل النموذج الرياضي للبحث سيكون كالآتي:

$$DEB = f (BUD, BOP, GDP, INV, FDI, INF, UNE) \dots \dots \dots (1)$$

وعليه فأن شكل النموذج القياسي سيكون كالآتي:

$$DEB_{it} = \beta_0 + \beta_1 BUD_{it} + \beta_2 BOP_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 INV_{it} + \beta_5 FDI_{it} + \beta_6 INF_{it} + \beta_7 UNE_{it} + \mu_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

من الصيغة (2)، يمكن توصيف متغيرات البحث ومصادر بياناتها من خلال الجدول التالي:

جدول (1): وصف متغيرات النموذج ومصادر بياناتها

المتغيرات	الوصف	المصدر
DEB	إجمالي الدين العام والمتمثل بإجمالي الدين العام الداخلي مضافاً له إجمالي الدين العام الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	صندوق النقد الدولي (IMF).
BUD	صافي الموازنة العامة والمتمثل بالعجز و/أو الفائض في الموازنة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	
BOP	صافي ميزان المدفوعات والمتمثل بالعجز و/أو الفائض في ميزان المدفوعات (% من إجمالي الناتج المحلي؛ والذي يركز على المعاملات (بين اقتصاد ما وبقية بلدان العالم) في مجالات السلع والخدمات والدخل.	
GDP	النمو الاقتصادي والعبر عنه بنمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً).	
INV	الاستثمار الكلي والمتمثل بإجمالي الاستثمار الحكومي مضافاً له إجمالي الاستثمار الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).	
FDI	صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي).	
INF	معدل التضخم، والمتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلكون؛ والمعبر عنه بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً).	البنك الدولي (WB).
UNE	معدل البطالة، والمتمثل بإجمالي البطالة ذكوراً وإناثاً (% من إجمالي القوة العاملة).	
β_0	حد القطع (الثابت).	
β_1, \dots, β_7	معلومات (ميول) النموذج في الآجل الطويل.	
$\mu_{it}, \varepsilon_{it}$	حدود الخطأ.	
i and t	i: المقاطع العرضية = 9 بلدان. t: الفترة الزمنية (2000-2025) = 26 سنة.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة مدار البحث ونشرات الوثائق الرسمية.

2. المنهجية القياسية المستخدمة:

من أجل تقدير الصيغة (2) في الآجل الطويل، فسيتم اللجوء إلى نماذج البيانات الطولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً للبيانات الطولية ("PFMOLS" Panel Fully Modified Ordinary Least Squares) والتي تم تقديمها لأول مرة عام 1990 من قبل كل من

فيليبس وهانسن (Phillips & Hansen) في إطار نماذج السلاسل الزمنية، إذ هدفت لمعالجة مشكلة الانحدار الزائف الناتجة عن عدم التوزيع الطبيعي والارتباط الخطي والارتباط الذاتي والتغاير بين حدود الخطأ والمتغيرات التفسيرية (Phillips & Hansen, 1990, 105-110).

وبعد ذلك قام بيدروني عام 2000 بتوسيع هذه الطريقة لتشمل البيانات الطولية، إذ طور نموذج (Panel FMOLS) والذي يسمح بعدم التجانس بين الوحدات المقطعية ويوفر تقديرات متسقة وفعالة لعلاقات التكامل المشترك طويلة الأجل (Pedroni, 2000, 95-100؛ Pedroni, 2001, 730-728). كما عزز بيدروني عام 2004 الخصائص النظرية والعملية لاختبارات التكامل المشترك في نماذج البيانات الطولية، وطبقها على فرضية تعادل القوة الشرائية، ما جعل من طريقة (FMOLS) إحدى أكثر الأدوات اعتماداً في تقدير العلاقات طويلة الأجل في البيانات الطولية (Pedroni, 2004, 600-605).

3. خطوات تقدير النموذج وتفسير نتائجه:

3.1 اختبار استقلالية المقاطع العرضية:

يتضح من الجدول (2) أن القيم الاحتمالية لاختبار (Pesaran CD)، والخاص بالكشف عن استقلالية المقاطع العرضية، أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى استقلالية المقاطع العرضية بعضها عن البعض الآخر، بمعنى آخر عدم وجود اعتماد مقطعي. وبناءً على ذلك سيتم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة من الجيل الأول.

جدول (2): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية

Cross-Section Dependence Test		
Pesaran CD Test	Statistic	Prob.
	0.9856 ^{No}	0.8795

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على مخرجات برنامج EVewis.13.

3.2 اختبار جذر الوحدة (السكون):

نظراً لكون عدد الفترات الزمنية في البحث هي (26) والمقاطع العرضية هي (9) فضلاً عن كونها مستقلة عن بعضها البعض، فإن أفضل طريقة لاختبار جذر الوحدة في هذه الحالة هو استخدام اختبار (Im, Pesaran and Shin "IPS")، إذ يسمح لكل بلد بأن يكون لها معامل استقرار خاص بها ثم يجمع النتائج بشكل إحصائي عبر البلدان وبالتالي يزيد من مصداقية النتائج فضلاً عن أنه أكثر واقعية مع حجم مقاطع عرضية صغير (9 بلدان) ونتائجه أكثر انسجاماً مع افتراضات النموذج المستخدم في التقدير "FMOLS" (Westerlund, 2008, 517-531). إذ يتضح من جدول (3) أن بعض المتغيرات قد ظهرت ساكنة في المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنها لا تحتوي على جذر وحدة. والبعض الآخر من المتغيرات قد ظهرت غير ساكنة في المستوى بمعنى أنها تحتوي على جذر وحدة؛ كون أن القيم الاحتمالية لقيمتها المحتسبة عند مستوى معنوية أكبر من (5%) ولتلافي هذه المشكلة وجعلها ساكنة نقوم بأخذ الفروق الأولى لها لكي نتخلص من جذر الوحدة.

وبما أن البيانات الطولية للمتغيرات بعضاً منها ساكنة في المستوى والبعض الآخر في الفرق الأول، فإنه من أجل تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً لابد لنا من دراسة سكون البواقي عند المستوى. إذ يتضح من نتائج الجدول أن البواقي ظهرت ساكنة في المستوى وعليه يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة للبيانات الطولية

Panel Unit Root Test By: Im, Pesaran and Shin Test						
Series		Level		1 st difference		Decision
		Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	
DEB	Statistic	-2.5676***	0.13794 ^{No}	-6.6733***	-5.6013***	I(1)
	Prob.	0.0051	0.5549	0.0000	0.0000	
BUD	Statistic	-5.0953***	-2.6480***	-17.871***	-15.138***	I(0)
	Prob.	0.0000	0.0040	0.0000	0.0000	
BOP	Statistic	-3.4459***	-3.3188***	-12.187***	-10.839***	I(0)
	Prob.	0.0003	0.0005	0.0000	0.0000	
GDP	Statistic	-4.4978***	-2.9081***	-15.129***	-13.878***	I(0)
	Prob.	0.0000	0.0018	0.0000	0.0000	
INV	Statistic	0.3241 ^{No}	0.1438 ^{No}	-10.893***	-9.4167***	I(1)
	Prob.	0.6271	0.5572	0.0000	0.0000	
FDI	Statistic	-3.4319***	-3.6068***	-10.289***	-8.6874***	I(0)
	Prob.	0.0003	0.0002	0.0000	0.0000	
INF	Statistic	10.942 ^{No}	2.2484 ^{No}	-13.647***	-2.8784***	I(1)
	Prob.	1.0000	0.9877	0.0000	0.0020	
UNE	Statistic	-0.2888 ^{No}	-1.9376**	-8.1535***	-5.8853***	I(1)
	Prob.	0.3864	0.0263	0.0000	0.0000	
RESID	Statistic	-3.0434***	-1.5276**	-9.7744***	-7.0139***	I(0)
	Prob.	0.0012	0.0433	0.0000	0.0000	

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على مخرجات برنامج EVewis.13.

3.3 اختبار التكامل المشترك:

من أجل تشخيص وجود علاقة تكامل مشترك بمعنى آخر الكشف عن وجود علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من عدمه، فقد تم استخدام اختبار كاو (Kao) والذي تم اقتراحه كأحد اختبارات التكامل المشترك القائمة على البواقي في البيانات الطولية، إذ يعد امتداد لاختبار أنجل وكرانجر (Engle-Granger) في إطار مقطعي-زمني. يعتمد الاختبار على فرضية وجود متجه تكامل مشترك متجانس بين الوحدات، ويتم عبر تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام OLS ثم اختبار سكون البواقي، فإذا أثبتت نتائج الاختبار أن البواقي غير ساكنة، فهذا يشير إلى قبول فرضية عدم التنص

على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة أن البواقي ظهرت ساكنة، فإن ذلك يشير إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (Kao, 1999, 3-6). إذ يتضح من جدول (4) أن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من (5%) وعليه نرفض فرضية عدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك ومن ثم توجد هناك علاقة توازنية ساكنة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وهذا ينطبق مع منطوق النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن متغيرات النموذج كافة هي متغيرات طويلة الأجل.

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك للبيانات الطويلة

Kao Residual Cointegration Test		
Series: DEB BUB BOP INV INF UNE POP		
ADF	t-Statistic	Prob.
	-4.2040***	0.0000

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على مخرجات برنامج EVewis.13.

3.4 تقدير النموذج وتفسير نتائجه:

يتضح من جدول (5) نتائج تقدير معلمات النموذج في الآجل الطويل، إذ أظهرت النتائج وجود تأثيرات سلبية ومعنوية لكل من صافي الموازنة العامة وصافي ميزان المدفوعات إذ أن ارتفاع صافي الموازنة العامة (ارتفاع فائض الموازنة) وصافي ميزان المدفوعات (ارتفاع فائض الميزان) بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الدين العام بنسبة (1.329%-، 1.831%-) على التوالي، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً. كما أظهرت النتائج أيضاً وجود تأثيرات سلبية ومعنوية لكل النمو الاقتصادي والاستثمار الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن ارتفاعها بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الدين العام بنسبة (1.531%-، 1.509%-، 1.265%-) على التوالي، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (0.004%) وهذه نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع معدل التضخم في البلدان المختارة في الآجل الطويل عادة ما يؤدي إلى ارتفاع الدين العام بدلاً من انخفاضه (على عكس الكثير من البلدان وخاصة المتقدمة)؛ ويعزى ذلك لأسباب عديدة مرتبطة باقتصاديات هذه البلدان أهمها هيكل الدين العام إذ أن زيادة معدل التضخم تضع ضغطاً على سعر الصرف، وللحفاظ على سعر الصرف الثابت فإن هذه البلدان تحتاج إلى زيادة احتياطي النقد الأجنبي والذي يمكن تلبية من خلال الاقتراض الخارجي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تراكم الدين الخارجي (Ngasamiaku & ho, 2022, 75)، وفي هذه الحالة فإن التضخم المحلي لا يقلل من القيمة الحقيقية للديون بل يزيد من صعوبة سدادها لأن العملة المحلية تفقد قيمتها أمام العملات الأجنبية وبالتالي تزداد تكلفة خدمة هذا الدين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التضخم المرتفع يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وعليه ومن أجل مواجهة العجز

الحاصل في موازنتها العامة فإن حكومات هذه البلدان سوف تضطر إلى المزيد من الاقتراض سواء أكان محلياً أم خارجياً وبالتالي يرتفع إجمالي الدين العام (United Nations, 2024, 2-3).

كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل البطالة، إذ أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام بنسبة (5.735%)، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً، كما يلاحظ أن هذا المتغير كان له التأثير الأكبر على الدين العام في اقتصاديات البلدان المختارة مقارنة بباقي متغيرات النموذج وبنسبة (5.735%). فارتفاع معدل البطالة يقلل من الإيرادات الضريبية للبلد ويزيد بالمقابل من النفقات الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز مزمن في الموازنة العامة للبلد وبالتالي يتطلب تمويله عبر الدين العام، إذ يؤكد ملخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن "اقتصاديات هذه البلدان عالقة في حلقة من النمو الضعيف، والمساحة المالية المحدودة، والاعتماد المتكرر على التمويل بالاقتراض" وهذا ما يسلط الضوء على مدى تأثير معدل البطالة على القاعدة الضريبية والتمويل عبر الاقتراض (UNDP, 2025, 3). إذ يشير تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء لعام 2025 إلى أن ارتفاع معدل البطالة يضعف القاعدة الضريبية ويزيد من اعتماد البلد على الاقتراض من أجل تغطية العجز الناتج عن زيادة النفقات الاجتماعية، ومع ذلك يؤكد التقرير على وجود فرص جوهريّة في مجالات تعبئة الإيرادات المحلية، والإصلاحات الهيكلية، وتنشيط القطاع الخاص باعتبارها مرتكزات رئيسية لبناء مستقبل أكثر صلابة وعدالة (IMF, 2022, 17).

وأخيراً بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج المقدر بما يقارب نسبتها (62%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في التي تم إدخالها في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع.

جدول (5): نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)

Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Dependent Variable: DEB				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BUD	-1.328885	0.523205	-2.539891***	0.0118
BOP	-1.831061	0.385176	-4.753828***	0.0000
GDP	-1.531357	0.499419	-3.066280***	0.0025
INV	-1.509227	0.376412	-4.009512***	0.0001
FDI	-1.265039	0.386594	-3.272271***	0.0013
INF	0.003691	0.000947	3.895340***	0.0001
UNE	5.735309	1.603803	3.576069***	0.0004
$R^2 = 0.617021$				
Adj. $R^2 = 0.571063$				

Note: (***, **, *, No) indicate a significance level (1%, 5%, 10%, not significant) respectively.

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على مخرجات برنامج EVewis.13.

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات:

1. الاستنتاجات:

- ✓ يعد عجز الموازنة العامة إحدى أهم الأسباب التي تدفع حكومات هذه البلدان إلى زيادة الدين العام، إذ تضطر إلى التوسع في الاقتراض سواء أكان داخلي أم خارجي من أجل رفد الموازنة وتغطية العجز الحاصل فيها. كما أن انخفاض صافي الميزان مدفوعات يدفع أيضاً إلى زيادة الدين الخارجي من أجل تمويل العجز التجاري وعجز الحساب الجاري.
- ✓ توصل البحث إلى أن كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في تخفيض الدين العام والعكس صحيح، إذ أن النمو الاقتصادي المنخفض يسهم في زيادة الدين العام وبالتالي يقلل من مقدرة البلد على زيادة المحصلات الضريبية وهذا ما يزيد من الاعتماد على الدين العام في تعزيز الإيرادات العامة.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم والبطالة يفاقم من مستويات الدين العام، إذ تؤدي معدلات التضخم المرتفع إلى انخفاض القوة الشرائية للموارد المالية، بينما تقلل معدلات البطالة المرتفعة من القاعدة الضريبية وبالتالي يزداد الإنفاق العام من خلال زيادة النفقات الاجتماعية.

2. المقترحات:

- ✓ على حكومات هذه البلدان العمل على تبني سياسات مالية رشيدة تجاه الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الضريبية بما يحقق الحد من العجز الحاصل في موازنتها العامة من ناحية وتقليل الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل العجز من ناحية أخرى.
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير المناخ الاستثماري والبنية القانونية فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي والسيطرة على الفساد عبر إصلاح بيئة الأعمال، وتحسين البنية التحتية والقوانين الاستثمارية لجذب تدفقات رأس المال وتقليل الاعتماد على الدين.
- ✓ الحد من معدلات البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسيطرة على الأنشطة غير الرسمية وهذا ما يحقق توسيع في القاعدة الضريبية وبالتالي تقليل أعباء الدين العام.

خامساً: قائمة المصادر العربية والإنكليزية:

1. محمد، مها عباس والمراد، نبال يحيى محمد. (2023). نكاه الاعمال ودوره في تحقيق الأداء المستدام- دراسة استكشافية لآراء عينة من القادة الإداريين في أسياسل تليكوم في العراق، مجلة الجامعة التقنية الشمالية للعلوم الادارية والانسانية، العدد الثالث، المجلد الاول، الجامعة التقنية الشمالية، الموصل، العراق. <https://doi.org/10.56286/ntujahs.v3i1>
2. شعبان، حسام عبدالعال عبدالعال. (2017). ازمة الدين العام في مصر والاثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 59، العدد 2، السنة التاسعة والخمسون، مصر. <https://doi.org/10.21608/jelc.2017.173430>
3. علي، احمد ابراهيمي. (2015). سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 13، العدد 46، بغداد، العراق. <https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/87>

4. Belguith, S.Omran, & Omrane, H. (2017). Macroeconomic determinants of public debt growth: A case study for Tunisia, Theoretical and Applied Economics, Vol.(XXIV), No.(4(613). [https://ideas.repec.org/a/agr/journal/v4\(613\)y2017i4\(613\)p161-168.html](https://ideas.repec.org/a/agr/journal/v4(613)y2017i4(613)p161-168.html)
5. Bhowmik Probir Kumar, Niluthpaul Sarker. (2024). The Causal Relationship between Macroeconomic Factors and External Debt in Bangladesh: An Econometric Analysis, Review of Economics and Finance, DOI:10.55365/1923.x2024.22.28.
6. International Monetary Fund. (2022). Regional economic outlook. Sub-Saharan Africa : a new shock and little room to maneuver, IMF, World economic and financial surveys. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/AFR/2022/April/English/text.ashx>
7. International Monetary Fund. (2024). World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA. <https://www.imf.org/en/Home>
8. Kao, Chihwa. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. Journal of Econometrics, 90(1). [https://doi.org/10.1016/S0304-4076\(98\)00023-2](https://doi.org/10.1016/S0304-4076(98)00023-2)
9. Knapkova, Miroslava, Martin KIABA, Samuel HUDEC. (2019). IMPACT OF MACROECONOMIC INDICATORS ON PUBLIC DEBT OF SLOVAK REPUBLIC, Journal of Business Economics and Management, 20(4). <https://doi.org/10.3846/jbem.2019.10184>
10. Lipka, A., Nowacka, D., & Rzeszutek, A. (2022). The Evolution of Public Debt, Gross Domestic Product and Inflation Rate in Poland in 2015-2021. Olsztyn Economic Journal, 17(1). <https://doi.org/10.31648/oiej.8600>
11. Malini, Helma, Yufita Effe Seinna, Rustam. (2022). INDONESIA'S FOREIGN DEBT DEVELOPMENT AND MACROECONOMIC VARIABLES, Jurnal Ekonomi Bisnis dan Kewirausahaan (JEBIK), 11(2). https://www.researchgate.net/publication/363227879_INDONESIA'S_FOREIGN_DEBT_DEVELOPMENT_AND_MACROECONOMIC_VARIABLES
12. Manalo John Louie, Mark Villamie, Eloisa Dela Cruz. (2022). Macroeconomic Determinants of Public Debt in the Philippines, Journal of Economics, Finance and Accounting Studies, ISSN: 2709-0809, JEFAS 4(1). DOI: 10.32996/jefas.2022.4.1.40
13. Milenković Ivan, Nenad Benović. (2024). Analysis of the Influence of Selected Macroeconomic Variables on the Public Debt of Serbia, Strategic Management. DOI: 10.46541/978-86-7233-428-9 415
14. Musah, Ibrahim. (2023). An empirical investigation of macroeconomic determinants of public debt in Ghana, Cogent Economics & Finance, 11: 2285625, <https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2285625>
15. Ngasamiaku, Wilhelm M, 'ho Sende Ngong. (2022). Macroeconomic Determinants of Public Debt in Tanzania: Empirical Evidence and lessons for Post COVID-19 Recovery, African Journal of Economic Review, Volume 10 (5). <https://ideas.repec.org/a/ags/afjecr/330379.html>
16. Nyaonge, P. S. (2023). The Impact of Macroeconomic Variables on Public Debt in Tanzania from 1990 to 2021, Doctoral dissertation, The Open University of Tanzania. <http://repository.out.ac.tz/4035/>

17. Pedroni, P. (2000). Fully modified OLS for heterogeneous cointegrated panels. *Advances in Econometrics*, 15. <https://web.williams.edu/Economics/wp/pedroniaie.pdf>
18. Pedroni, P. (2001). Purchasing power parity tests in cointegrated panels. *Review of Economics and Statistics*, 83(4). <https://web.williams.edu/Economics/wp/pedronipurchasing.pdf>
19. Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis. *Econometric Theory*, 20(3). <https://web.williams.edu/Economics/wp/pedronipanelcointegration.pdf>
20. Phillips, P. C. B., & Hansen, B. E. (1990). Statistical inference in instrumental variables regression with I(1) processes. *Review of Economic Studies*, 57(1). <https://www.jstor.org/stable/pdf/2297545.pdf>
21. Phiri J, Choolwe VC, Phiri PK, Chiseni MC, Simaundu BM, Osabuohien E. (2024). Impact of macroeconomic indicators and regime change on debt stress in Zambia, 19(10). <https://doi.org/10.1371/journal>.
22. Saani, Mohammed Ridwan, Abdul-Malik Abdulai and Mubarik Salifu. (2024). Inflation, public debt and unemployment nexus in Ghana. An ARDL analysis, *COGENT ECONOMICS & FINANCE*, 12(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2024.2345296>
23. Said, A. Fatima, K., & Kamal, J. (2022). The macroeconomic impacts of government debt in Pakistan *Business Review*, 17(2), Retrieved from <https://doi.org/10.54784/1990-6587.1467>.
24. The World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
25. Tkacova, Toth P, Gavurova B., Pechova V. (2022). DETERMINANTS OF PUBLIC DEBT IN EU COUNTRIES, *POLISH JOURNAL OF MANAGEMENT STUDIES*, 25(1). <https://pjms.zim.pcz.pl/article/158915/en>
26. UNCTAD. (2025). Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva. <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/>
27. United Nations. (2024). Unpacking the debt of Africa: towards a lasting and durable solution, Report of the Secretary-General, Seventy-ninth session, From the New Partnership for Africa's Development to Agenda 2063: progress in the implementation of sustainable development in Africa and international support. <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/234/62/pdf/n2423462.pdf>
28. United Nations. (2025). Policy Brief SUB-SAHARAN AFRICA'S ECONOMIC OUTLOOK, Navigating Uncertainty and Aligning Policy for Sustainable Recovery. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-05/implication_of_imf_ssa_outlook_april_2025_insights_2-1.pdf?utm_source=chatgpt.com
29. Viphindartin, Sebastiana, Regina Wilantari, Suryaning Bawono. (2024). Public Debt and Macroeconomic Dynamics: A Simulation Model with Variables of Interest Rate, Economic Growth, Domestic Consumption, Government Expenditure, and Net Exports, *Proceedings of the Conference on SDGs Transformation through the Creative Economy: Encouraging Innovation and Sustainability (TCEEIS2023)*, *Advances in Economics*,

Business and Management Research 271,
<https://www.researchgate.net/publication/377331041>

30. Westerlund, Joakim, A note on the use of the LLC panel unit root test, Empirical Economics, 37(3). <http://dx.doi.org/10.1007/s00181-008-0244-8>